# التجربة الماليزية في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1990-2012)

## (الدروس المستفادة لتطبيقها على الاقتصاد الليبي)


**إعداد**

**أ.د/ خيرية عبدالفتاح عبدالعزيز**

**أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الزقازيق**

**الباحث/ مفتاح المبروك ميلاد علي**

**باحث دكتوراه اقتصاد**

**معهد البحوث والدراسات الأسيوية جامعة الزقازيق**

- **ملخص**

يسعي البحث إلى تحديد ما هي الدروس المستفادة من تجربة التنمية الاقتصادية الماليزية والتي يمكن لليبيا الاستفادة منها في تجربتها في التنمية الاقتصادية و يهدف البحث إلى التعرف على التجربة الماليزية ليس بغرض الإيحاء بأن تلك التجربة تمثل الحل الأمثل والقابل للتطبيق في أي قطر من أقطار الدول النامية لكن القصد من ذالك هو الاستفادة من تلك التجربة الرائدة و التعرف على الاقتصاد الليبي والتطرق إلى التنمية الاقتصادية في ليبيا من خلال معرفة أسباب قيام التنمية والمحاور التي تقوم عليها .

و قد توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها انه تعد ماليزيا إحدى الدول النامية القليلة التي نجحت في حشد الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق نمو اقتصادي من خلال الصناعة المتوجهة للتصدير و أنها اعتمدت على تشجيع البنية التحتية من خلال توفير مناطق صناعية مناسبة لهم وبخاصة مناطق التجارة الحرة والتي تنتج بهدف التصدير كما أوصى البحث بضرورة التكامل بين دور الدولة ونظام السوق على أن تكون الدولة في تدخلها أكثر مراعاة للبعد الإجتماعي و أنه يجب على الجهات المنظمة للإستثمارات الإهتمام بزيادة حوافز الاستثمار الصناعي.

**Abstract:**

The purpose of this research is to determine what are learned lessons from the Malaysian experience of economic development and that Libya can take advantage of its experience in economic development. the research aims to study the Malaysian experience not to suggest that the Malaysian experience represents the optimal solution which is able to implement in developing countries, but the intention is to take advantage of this pilot experience and recognize the Libyan economy and Libyan economic development by knowing the reasons behind Malaysian development and its axes.

results; the most important was that The research has reached group of Malaysia considered one of the few developing countries that have succeeded in mobilizing foreign direct investment to achieve economic growth through industry destined for export and it has adopted to encourage infrastructure by providing suitable industrial zones for them, especially the free trade zones, which produce in order to export. The research also recommend the need for integration between the role of the state and the market system, that the state is interfering more in mind the social dimension and the investment organizing authorities must pay attention to increase the industrial investment incentives.

- **مقدمة البحث**

تمثل ماليزيا واحدة من التجارب الناجحة في مجال تصميم، و إنجاز، و تنسيق السياسات الإقتصادية بين الدول النامية، و قد حققت تقدما ملحوظا في ميدان التنمية الإجتماعية و الإقتصادية. والهدف الأولي من متابعة هذه التجربة، هو البحث عن إطار توجيهي و استرشادي منها، ليس بقصد إعادة تطبيقها كما حدثت بالضبط؛ و إنما بهدف التعرف على المواقف الاقتصادية، و المؤسسية، والسياسية المختلفة التي تعوق إمكانية عدم تطبيقها، و كذلك التعرف على المناهج و الآليات المستخدمة في التصميم و الإنجاز و التنسيق، و كذلك تقويم السياسات التي اتبعتها ماليزيا، و فهم المتغيرات الحاكمة في هذا الصدد، و التوصية بالمقترحات المحددة التي قد تساعد في صياغة رؤية إجتماعية شاملة ربما تبنتها مجموعة البلدان العربية و الإسلامية لتحديث تجاربها التنموية، أو تعزيز و دعم هذه التجارب و ربما كان من المنطقي في البداية أن نتوقف أمام حالة ماليزيا بالتعريف، و تأكيد أهمية دراسة تجربتها التنموية، و توضيح الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من وراء هذه الدراسة.

## 1. مشكلة الدراسة

يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على الأبعاد المختلفة للسياسة الاقتصادية في ماليزيا و تحليلها في سياق التنمية، بالتركيز على السمات العامة لها، و تطورها، و تشكيلها، وصياغتها، و معرفة الإطار المؤسسي لها، و تكاملها مع الخطط الاجتماعية و القومية للتنمية والتنسيق بين عناصرها. و كذلك، التعرف على مستويات التنمية البشرية في ماليزيا و تحليل مؤشراتها في ضوء أهداف الألفية الثالثة، بالتركيز على إنجازاتها في تنمية الموارد البشرية؛ وخاصة في مجالات الصحة، و التعليم، و تحقيق هدف التشغيل الكامل، و الأمن الإجتماعي، والقضاء على الفقر، ثم محاولة استخلاص الدروس المستفادة من تحليل واقع التجربة الماليزية، سواء أكانت دروسا تعكس نجاحا حقيقيا لهذه التجربة، أو الكشف عن عناصر القوة و أهم المتغيرات التي حكمت التجربة الماليزية في التنمية و النهضة.

السؤال الرئيسي للبحث هو :

" ما هي الدروس المستفادة من تجربة التنمية الاقتصادية الماليزية والتي يمكن لليبيا الاستفادة منها في تجربتها فى التنمية الاقتصادية؟ "

## 2. أهداف الدراسة

- يهدف البحث إلى التعرف على التجربة الماليزية ليس بغرض الإيحاء بأن تلك التجربة تمثل الحل الأمثل والقابل للتطبيق في أي قطر من أقطار الدول النامية لكن القصد من ذالك هو الإستفادة من تلك التجربة الرائدة .

- يهدف البحث إلى التعرف على كل من اقتصاديات ليبيا، وماليزيا، والتطرق إلى التنمية الاقتصادية في ليبيا من خلال معرفة أسباب قيام التنمية والمحاور التي تقوم عليها

- يهدف البحث إلى القيام بمقارنة بين الاقتصاد الليبي والاقتصاد الماليزي لبيان مدى الاستفادة من تجربة التنمية الاقتصادية في ماليزيا وإسقاط النجاح الذي حقق على الاقتصاد الليبي مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل من الاقتصاد الليبي والاقتصاد الماليزي لنصل في النهاية إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات التي نجدها ضرورية ومفيدة في عملية التنمية الاقتصادية في ليبيا

- صياغة الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث واهم التوصيات المتعلقة بذلك.

## 3. فروض الدراسة

 **الفرض الأول** تختلف تجارب التنمية الاقتصادية من دولة لأخرى بناء على البيئة الداخلية الإجتماعية و السياسية و الاقتصادية.

 **الفرض الثاني** توجد علاقة ارتباط موجبة بين المقومات الاقتصادية للدولة و بين خطط التنمية الاقتصادية التي يتم إتباعها.

 **الفرض الثالث** يمكن الاعتماد على التجارب الاقتصادية الناجحة في استخلاص الدروس و عناصر النجاح ثم إعادة تكييفها بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية.

## 4. حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي :

### 1/4 الحدود الموضوعية

يهتم البحث بدراسة العلاقة بين تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية و رصد و تسجيل الدروس المستفادة الناتجة عنها و ذلك لتطبيقها على الاقتصاد الليبي بهدف إحداث نهضة اقتصادية مماثلة

### 2/4 الحدود الزمنية

تعتمد هذه الدراسة على جمع و تحليل بيانات عن تجربة التنمية الاقتصادية للدولة الماليزية منذ الاستقلال خلال الفترة من 1957 حتى نهاية عام 2012

### 3/4 الحدود المكانية

تقتصر الدراسة في تطبيقها على كل من الدولة الماليزية و الدولة الليبية.

## 5. منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي فيما يتعلق باستحضار البيانات المتعلقة بموضوع البحث والعمل على دراستها وتحليلها خاصة فيما يتعلق بالتطورات الحاصلة في العلاقات السياسية والاقتصادية أو دراسة البيانات الاقتصادية ومعدلات نموها... إلخ، أيضاً وصف واقع الاقتصاد الليبي والتعريج على اقتصاد ماليزيا، وعمليات التنمية الاقتصادية التي تمت فيهما، والعمل على استقراء أوجه الشبه بين كل من الاقتصاد الليبي والاقتصاد الماليزي للاستفادة من التنمية الاقتصادية في ماليزيا وإسقاطه على عملية التنمية الاقتصادية في ليبيا.

كما يعتمد البحث على المنهج الإحصائي في تجميع وتحليل البيانات المتعلقة بالجانب الاقتصادي لليبيا وماليزيا أو البيانات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الجوانب موضوع الدراسة.

## 6. الإصلاح و التنمية الاقتصادية فى ماليزيا

هدفت ماليزيا إلي القضاء علي الفقر و يشمل المفهوم الواسع للفقر المؤشرات التالية [1]:

- التدابير المعتادة لفقر الاستهلاك

- التعليم والصحة
- الخطر والضعف
- اختفاء الصوت والشعور بالعجز

و قد ركزت التجربة الماليزية علي تطوير التعليم حيث يؤدي التعليم إلي زيادة المعرفة و إلى اكتساب مهارات جديدة[2] و هذه الأمور تؤدي إلى زيادة الإنتاجية من ناحية و إلى ترشيد الإنفاق من ناحية أخرى بمعنى أن التعليم يؤدي إلى زيادة الدخل و زيادة الاستثمار و الادخار

و قد ركز النظام التعليمي الماليزي[3] علي تحقيق التوازن بين حماية حقوق المسلمين و حماية حقوق غير المسلمين مع مراعاة التكوين العرقي – الديني المتنوع في المجتمع الماليزي و تم التركيز في النظام التعليمي علي أن الإسلام هو دين الغالبية العظمى من الماليزيين مع مراعاة عقائد غير المسلمين من الهنود (الهندوسية) والصينيين (الكونفوشية)

كما ركزت ماليزيا في خططها التنموية علي إصلاح الجهاز الضريبي من خلال إعطاء مجموعة من الإعفاءات الضريبية و يعرف الإعفاء الضريبي بأنها تجاوز من الدولة عن حقها فى تحصيل الضريبة بهدف تشجيع الاستثمار ، وبالتالى فإنه يُعتبر دعماً من الدولة للمشروعات الاستثمارية ، ويُقصد به استخدام الضرائب بغرض حفز الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين على إتباع سلوك أو نشاط معين يساعد على تحقيق أهداف الدولة[(4)] .

و قد ركزت ماليزيا علي إعطاء الحوافز الكافية لتشجيع الاستثمارات الخاصة الداخلية و الخارجية و يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[5] UNCTAD الحافز بأنه كل ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية، تقدمها الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها، أو لبعض الاستثمارات .

تحسين المناخ الاستثماري لديها الذي يعرف بأنه مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار[(6)].

و قد اعتمدت التجربة الماليزية في التنمية و الإصلاح الاقتصادي علي تطبيق السياسات الاقتصادية التالية[7] :

1- السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)New Economic Policy)

2- سياسة التنمية القومية (NDP)National Development Policy)

### 1/6 السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)New Economic (Policy)

و قد طبقت سياسة(NEP) [8]خلال المرحلة الأولى من مراحل التنمية التي بدأت في عقد السبعينات حيث اتجهت التنمية في ماليزيا للاعتماد على دور كبير للقطاع العام والبدء في التوجه التصديري في عمليات التصنيع· حيث بدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية. ولكن هذه الصناعات كانت كثيفة العمالة مما نتج عنه تخفيض معدلات البطالة وحدوث تحسن في توزيع الدخول والثروات بين فئات المجتمع الماليزي ولاسيما بين نخبة صينية كانت مسيطرة على مقدرات النشاط الاقتصادي خلال فترات الاحتلال والسكان ذوي الأصل المالايي الذين يشكلون الأغلبية في ماليزيا. أيضاً كان لشركات البترول دور ملموس في دفع السياسات الاقتصادية الجديدة حيث كونت ما يشبه الشركات القابضة للسيطرة على ملكية معظم الشركات التي كانت مملوكة للشركات الإنكليزية والصينية. وقد تحقق لها ذلك مع نهاية عقد السبعينيات.

خلال المرحلة الثانية شهدت الخمس سنوات الأولى من عقد الثمانينيات تنفيذ الخطة الماليزية الرابعة.

و قد حققت ماليزيا مجموعة من النتائج من خلال تطبيق هذه السياسة الاقتصادية :

- بلغت قيمة صادرات السلع والخدمات لماليزيا قيمة 37.88 كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1972-1970 و تطورت خلال الفترة 1981-1979 لتصل الي قيمة 54.47 بتغير 43.80% و خلال الفترة 1995-1994 سجلت قيمة 91.62 بتغير 68% مما يشير إلى أن السياسة الاقتصادية الجديدة ( NEP) قد انعكست علي قيمة صادرات السلع و

الخدمات لماليزيا كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1995-1970 بالايجاب بتغير مقداره 142% و هي زيادة كبيرة مما يدل علي نجاح هذه السياسة[9].

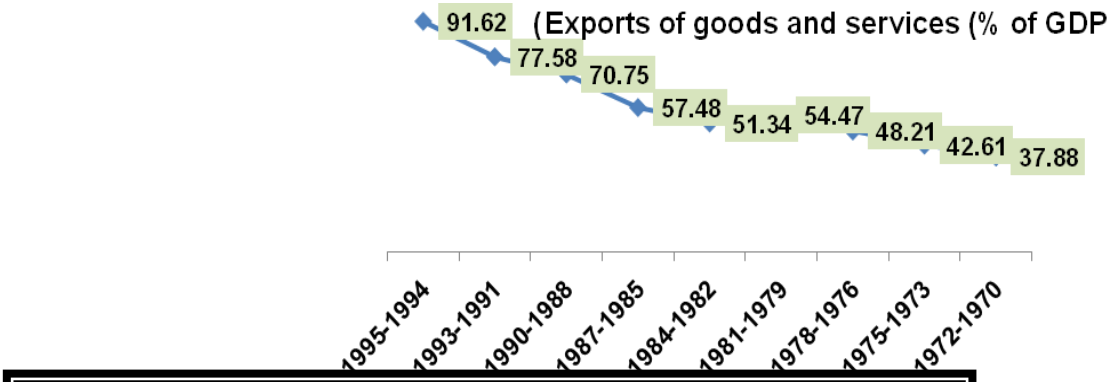


شكل بياني رقم (1) يوضح تطور صادرات السلع والخدمات (٪ من إجمالي الناتج المحلي) في ماليزيا خلال الفترة (1970-1995)

- تطور واردات السلع والخدمات (٪ من إجمالي الناتج المحلي) في ماليزيا خلال الفترة (1970-1995) حيث بلغ 36.46 كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1970-1972 و تطورت خلال الفترة 1979-1981 لتصل الي قيمة 52.82 بتغير 44.87% و خلال الفترة 1994-1995 سجلت قيمة 94.39 بتغير 79% مما يشير إلي أن السياسة الاقتصادية الجديدة New Economic Policy(NEP ) قد انعكست علي قيمة واردات السلع والخدمات في ماليزيا _كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1970-1995 بتغير مقداره 159% و هي زيادة كبيرة إلا انه يجب الإشارة إلي أن ماليزيا قد اتبعت سياسة إحلال الواردات الرأسمالية التي تساعد على الإنتاج و زيادة الصادرات[10].

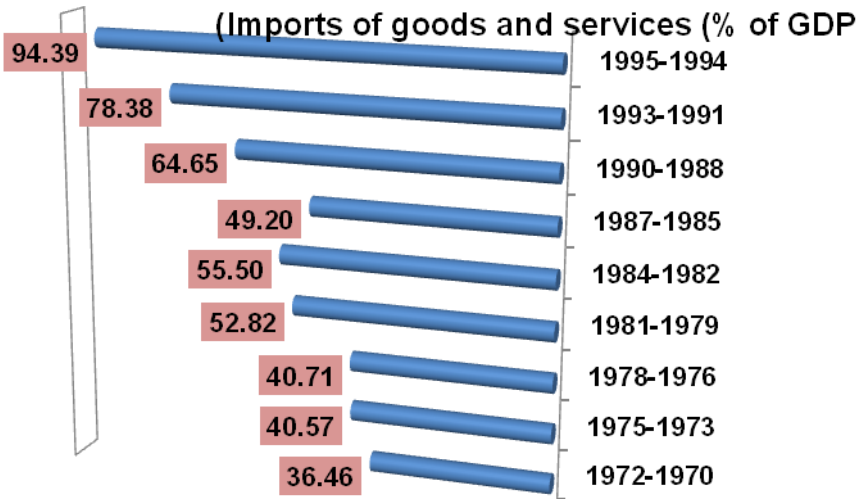


شكل بياني رقم (3) يوضح تطور واردات السلع والخدمات (٪ من إجمالي الناتج المحلي) في ماليزيا خلال الفترة (1970-1995)

- تطور الميزان الخارجي على السلع والخدمات (٪ من إجمالي الناتج المحلي) في ماليزيا خلال الفترة حيث بلغت قيمة 1.42 كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1972-1970 و تطورت خلال الفترة 1981-1979 لتصل الى قيمة 1.66 بتغير 16.41% و خلال الفترة 1995-1994 سجل قيمة 2.77- بتغير 267%- مما يشير إلي أن السياسة الاقتصادية الجديدة New Economic Policy(NEP ) قد انعكست علي الميزان الخارجي على السلع والخدمات في ماليزيا كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1995-1970 بالسلب بتغير مقداره 294%- [11].

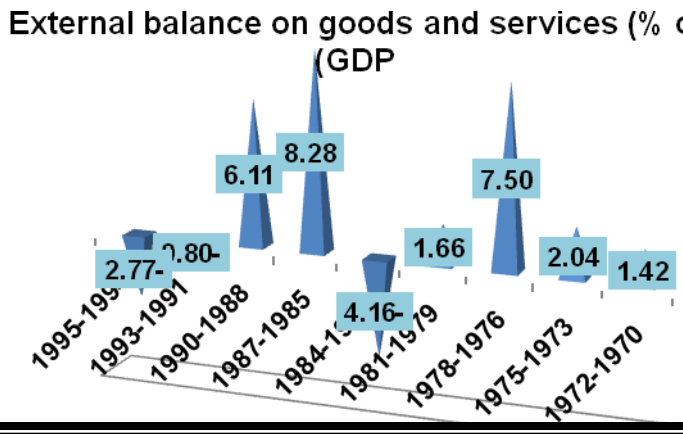


شكل بياني رقم (4) يوضح تطور الميزان الخارجي على السلع والخدمات (٪ من إجمالي الناتج المحلي) في ماليزيا خلال الفترة (1970–1995)

**2/6 سياسة التنمية القومية(NDP)National Development Policy**

و قد طبقت سياسة(NDP) خلال المرحلة الثالثة [12]حيث شهدت تنفيذ ثلاث خطط خمسية في ماليزيا. استهدفت تحقيق مجموعة من السياسات لتنشيط عمليات النمو الصناعي وتعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع وأيضاً تحديث البنية الأساسية للاقتصاد الماليزي، وكذلك وجود مزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار مجموعة بلدان كتلة <الأسيان>، وأخيراً تطوير طبقة من رجال الأعمال الماليزيين من ذوي الأصول المالاوية.

**و قد حققت ماليزيا مجموعة من النتائج من خلال تطبيق سياسة التنمية القومية National Development Policy(NDP) وهي:**

- تطور توظيف العمالة في قطاع الصناعة (٪ من إجمالي العمالة) في ماليزيا خلال الفترة (1970-1995 ) حيث بلغ خلال الفترة 1970-1972 من قيمة صفر و ذلك بسبب اعتماد الاقتصاد الماليزي في ذلك الوقت على القطاعات البدائية ليصل إلى قيمة 16.50 % كنسبة

من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1981-1979 و خلال الفترة 1995-1994 سجلت قيمة 16.15 % بتغير طفيف -2% [13].

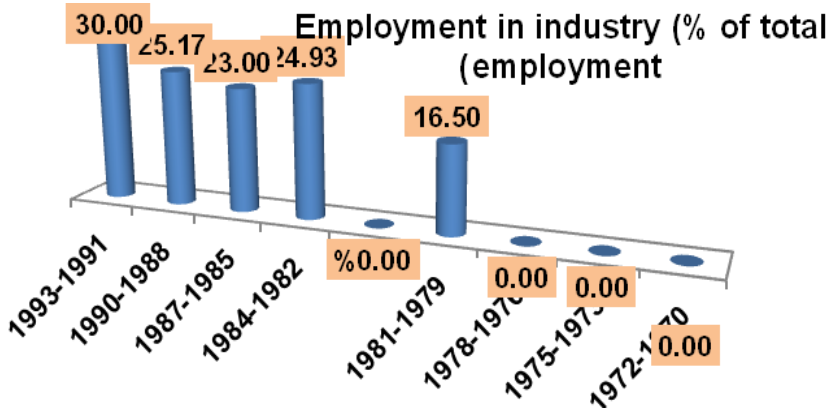


شكل بياني رقم (6) يوضح تطور توظيف العمالة في قطاع الصناعة (٪ من إجمالي العمالة) في ماليزيا خلال الفترة (1970-1995 )

- تطور إجمالي العمالة في الصناعة (٪ من إجمالي العمالة) في ماليزيا خلال الفترة (1996-2013 ) حيث بلغ خلال الفترة 2004-1996 من قيمة % 32.09 كنسبة من إجمالي الناتج المحلي و ليصل إلي قيمة 25.46% خلال الفترة 2013-2005 بتغير -40.48% أي أن توظيف العمالة في قطاع الصناعة في ماليزيا تطور خلال الفترة 2013-1996 بتغير مقداره -41.35% و يعود هذه التغير السلبي إلي أن هذه الفترة قد شهدت مجموعة من الأزمات منها الأزمة الأسيوية التي حدثت عام 1997 و الأزمة الاقتصادية التي حدثت عام 2008 و علي الرغم من انخفاض النسبة خلال هذه الفترة إلا أن الاقتصاد الماليزي قد حقق تغير ايجابي [14].

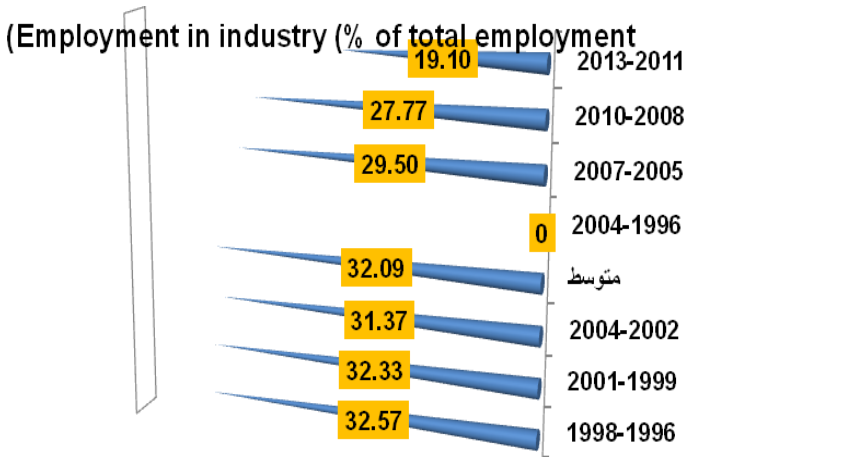


شكل بياني رقم (7) يوضح تطور إجمالي العمالة في الصناعة (٪ من إجمالي العمالة) في ماليزيا خلال الفترة (1996-2013 )

- تطور إجمالي العمالة في الخدمات (٪ من إجمالي العمالة) في ماليزيا خلال الفترة (1970-1995) حيث بلغت قيمة صفر خلال الفترة 1972-1970 و تطورت خلال الفترة 1979-1981 لتصل الي قيمة 25.83 كنسبة من إجمالي الناتج المحلي و خلال الفترة 1994-1995 سجلت قيمة 23.85 بتغير -8% اي ان توظيف العمالة في قطاع الخدمات في ماليزيا كنسبة من إجمالي الناتج تغير بمقدار ايجابي كبير[15].

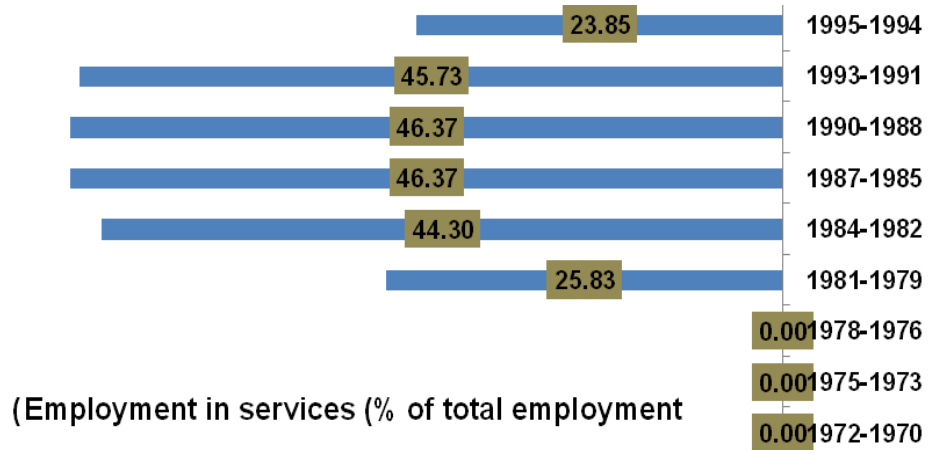


شكل بياني رقم (8) يوضح تطور إجمالي العمالة في الخدمات (٪ من إجمالي العمالة) في ماليزيا خلال الفترة (1970-1995)

### 7. أهميه الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا

و هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية و السياسية ساعدت على نجاح التجربة وهي [16]:

- يتم اتخاذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، ما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها تتميز بأنها ديمقراطية في جميع الأحوال.
- انتهجت ماليزيا إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان.
- تنتهج ماليزيا سياسة واضحة ضد التفجيرات النووية، وقد أظهرت ذلك في معارضتها الشديدة لتجارب فرنسا النووية، وحملتها التي أثمرت عن توقيع دول جنوب شرق آسيا العشر المشتركة في <تجمع الأسيان> في العام 1995م على وثيقة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي وقد ساعد هذا الأمر على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلاً من الإنفاق على التسلح وأسلحة الدمار الشامل.
- رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية، والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة. لذا قد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.

### 8. ملخص النتائج:

- تعد ماليزيا إحدى الدول النامية القليلة التي نجحت في حشد الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق نمو اقتصادي من خلال الصناعة المتوجهة للتصدير.

- ركزت ماليزيا على حوافز الاستثمار الصناعي وكانت هذه الحوافز يتم مراجعتها بصفة دورية ويتم تعديلها لمقابلة الاحتياجات المختلفة للمستثمر مما أوجد حزمة من الحوافز تغطي كثيرا من الأنشطة اللازمة لدفع التنمية الصناعية والنمو.

- اعتمدت ماليزيا على تشجيع البنية التحتية من خلال توفير مناطق صناعية مناسبة لهم وبخاصة مناطق التجارة الحرة والتي تنتج بهدف التصدير، هذه المناطق الحرة كانت مخصصة في الأساس للمناطق الصناعية الأساسية.

- الاهتمام بدور الأنشطة المساعدة في الصناعة فلم يكن ممكنا لاستراتيجيات التصنيع المختلفة تنفيذها لولا وجود الأنشطة المساعدة التي قدمتها الحكومة مثل تخفيض العوائق البيروقراطية و تنمية الموارد البشرية والتخطيط والبحث والتطوير ومراجعة المناهج التعليمية لمقابلة الاحتياجات المتغيرة لبرنامج التصنيع.

- تشجيع دور الاستثمار الأجنبي و مشاركة الشركات متعددة الجنسية في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية حيث أن الجهد التنموي في ماليزيا تحقق بالاعتماد على الاستثمارات الأجنبية لا على المعونات الاقتصادية كما هو الحال في الكثير من الدول الأفريقية والعربية .

- إعادة هيكلة الاقتصاد في ماليزيا صاحبه انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي والعمالة وعوائد التصدير و القضاء على الفقر وتوزيع الدخل.

- ضرورة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة و إعطائها دور كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية خلال الحقب الزمنية للتنمية الصناعية .

- أهمية التجمعات الصناعية كوسيلة للتنمية الصناعية وركيزة التنمية المستقبلية للصناعات الثقيلة ، صناعات التصدير المتنوعة و صناعات إحلال محل الوردات وتوسع الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

- توظيف المنظومة القيمة السائدة لخدمة أهداف التنمية من خلال الاهتمام بتفعيل القيم التي تحض على الإخلاص في العمل وكل ما من شأنه تحقيق مفردات التنمية.

- شكلت القيم المعنوية في ماليزيا وتقاليد المجتمع عنصرا أساسيا في دعم ونجاح تجربة النمو الاقتصادي حيث ان وجود درجة من التدين القوي والقيم المعنوية والمعايير الأخلاقية يساعد في ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية .

- إن سياسة العلم والتكنولوجيا في ماليزيا لم تتم في إطار محلي وإنما كان لها بعد إقليمي أوسع فمجال العلم والتكنولوجيا واسع ولم تستطيع دولة واحدةأن تدخل كل ميادينه و بالتالي ركزت

ماليزيا في المرحلة الأولى من عملية التطورالتكنولوجي على عنصرين هما بناء المؤسسات التي تشرف على العلم والتكنولوجيا وتوطين التكنولوجيا اليابانية في ماليزيا.

- الاهتمام بالتعليم التكنولوجي وربطه بالبحث العلمي حيث صار الاهتمام بإدخال التكنولوجيا والأساليب الحديثة في منظومة التعليم أمرا أساسيا لتطوير التعليم وقد تم التركيز على علوم المستقبل خاصة الرياضيات والعلوم واللغات و قد أدرك المسئولين في ماليزيا بأن استخدام التكنولوجيا والمعرفة هو جوهر العملية التنموية

- الاهتمام بالعنصر البشري وتنمية الكوادر البشرية على اعتبار أن الإنسان هو جوهر عملية التنمية وفي هذا السياق نظرت التجربة التنموية الماليزية إلى التعليم وتنمية الكوادر البشرية على أنها أحد أعمدة التنمية الاقتصادية كما حرصت ماليزيا فى ذات الوقت على توظيف التعليم لخدمة الاهداف الاقتصادية .

- ركزت السياسة التعليمية الماليزية على بناء الشخصية القادرة على مواجهة المستقبل وإقامة المجتمع المنتج وتحقيق التنمية الشاملة وإعداد جيل من العلماء.

- توزعت الأهداف العامة للتعليم بين ثلاثة فئات هي:

1 أهداف علمية وأكاديمية تتضمن إعداد الكوادر المتخصصة القادرة على إدارة التنمية والإطلاع بمهام البحث العلمي الذي يخدم التقدم والابتكار والتدريب المستمر للكوادر العاملة حتى تظل على اتصال بالتطورات العلمية والفنية بما يخدم احتياجات المجتمع وتطوراته والاتصال المستمر بالفكر العالمي من خلال الاشتراك في المؤتمرات العلمية والندوات الدولية وإنشاء تخصصات جديدة تفرضها التطورات التكنولوجية الحديثة وتتطلبها احتياجات المجتمع .

2 أهداف اجتماعية وقومية تتضمن نشر ورفع مستوى المعرفة وتزويد المجتمع بالقيادات الواعية المثقفة في المجالات المختلفة كما أن الجامعات تعتبر مراكز خبرة وطنية لكل مؤسسات الدولة في كل المجالات .

3 أهداف سلوكية إيجابية تتضمن إتاحة الفرصة للدارسين لإستكشاف قدراتهم ومهاراتهم الذاتية وتعميق الإحساس بالانتماء القومي ووضع رؤية مستقبلية قومية في ظل المتغيرات المحلية والعالمية .

- يتوقف نجاح السياسات التنموية التي تتبناها الدولة على الطريقة التي تتم بها تنفيذ هذه السياسات بواسطة الجهاز الإدارى للدولة مثلما تتوقف على أسلوب و وضع وتخطيط هذه السياسات بواسطة أجهزة الدولة المعنية .

- ظل هدف القضاء على الفقر لجميع الماليزيين بغض النظر عن أعراقهم ودياناتهم وثقافاتهم ومناطقهم هدفا مستمرا للسياسات الاقتصادية الماليزية جنبا إلى جنب مع إعادة هيكلة المجتمع الماليزي وبالرغم من معدلات التنمية الاقتصادية المتزايدة في ماليزيا.

- رغم تعدد الدراسات في موضوع التقدم السياسي إلا أن كلها تدور حول إقامة علاقة طردية وأحيانا سببية بين التنمية الاقتصادية باعتبارها متغير مستقل والتقدم السياسي باعتباره متغير تابع و ما يشمله من الديمقراطية والمشاركة أو الاستقرار السياسي أو الاندماج السياسي .

- يعتبر دور الدولة في التنمية من القضايا الفكرية حيث تلعب الدولة دورا محوريا متميزا بأجهزتها ومؤسساتها وبما تفرضه من قوانين وقواعد تنظيمية فضلا عن دورها في الرقابة والمتابعة والتعاون مع القطاع الخاص .

- أهمية التخطيط كمتطلب رئيسي من متطلبات التنمية حتى في أكثر النظم الرأسمالية مما ينعكس علي السياسات التنموية فى الدولة و واقعيتها ومراعاة البعد الاجتماعي و العرقي مما يؤدي إلى تحقيق التنمية والارتقاء بمستوى معيشة المواطنين دون إلحاق الضرر بأية فئة أو جماعة عرقية .

## 9. توصيات الدراسة

تم توجيه توصيات الدراسة إلي ثلاثة جهات و يمكن عرضها كالتالي :

### توصيات موجهة للجهات التنظيمية

- ضرورة التكامل بين دور الدولة ونظام السوق على أن تكون الدولة في تدخلها أكثر مراعاة للبعد الإجتماعي وتحقيقا للعدالة الإجتماعية وفي هذا السياق تقوم الدولة بتغير

قواعد اللعبة على نحو يسمح للفاعلين من القطاع الخاص أن يتحركوا في إطار إيجابي لدعم رفاهية المجتمع ككل.

- يجب على الجهات المنظمة للإستثمارات الإهتمام بزيادة حوافز الإستثمار الصناعي إصدار نشرات دورية توضح تقييم المخاطر السياسية الخاصة أو إضافة هذه التقييمات في النشرات الدورية الحالية.
- إصدار وزارة الاستثمار تقرير يوضح اثر العوامل و الأحداث السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية على حركة الإستثمارات الأجنبية خلال فترات زمنية دورية ( ربع سنوية – سنوية).
- ضرورة مشاركة خبراء و أكاديميين مع وزارة الإستثمار في وضع معايير تقييم للتجمعات الصناعية التي يحتاج لها السوق الليبي و تتلاءم مع طبيعة و خصائص الاقتصاد الليبي.
- تصميم و إعداد الأنشطة المساعدة في الصناعة في السوق الليبي و إعطائها التسهيلات الكافية.

**توصيات موجهة للمتعاملين مع المستثمرين**

- ضرورة توعية المتعاملين مع المستثمرين الأجانب بأهمية دراسة العوامل المؤثرة على تسهيل المشروعات الأجنبية.
- دراسة مديري الإستثمار العوامل المؤثرة على الإستثمارات الأجنبية للإسترشاد بها عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية .
- يحتاج المستثمر الفرد Individual Investors لجهات متخصصة تصدر له نشرات و تقارير مبسطة توضح له التسهيلات الإستثمارية و كيفية تحليلها و توظيفها عند اتخاذ قراراته الاستثمارية.

**توصيات موجهة للباحثين**

هناك مجموعة من الدراسات المقترحة للباحثين و التي أردكها الباحث و ميّزها خلال قراءته و اطلاعه على موضوع الدراسة و هي :

- دراسة العلاقة بين الإستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الدول النامية و التطور التكنولوجي بشكل أكثر توسعا.
- دراسة العلاقة بين سياسة العلم والتكنولوجيا المتدفقة إلى الدول النامية من جهة و بين القرارات و القوانين التي تصدرها الجهات المنظمة .
- دراسة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على محددات التكنولوجيا المتقدمة و منها التعليم و التدريب.

## قائمة المراجع

[1] World Bank, 2005 poverty and Inequality: what have we learned in the 1990s? , Economic Growth in the 1990s:learning from a Decade of Reform, World Bank, April, p 125.

[2] Anand, S., & Harris, J.C. (2004), Choosing a welfare indicator.American Economic Review, 84 (2), 226-231

[3] مهاتير محمد، رؤية عام ٢٠٢٠ الطريق للإمام، خطابات مهاتير محمد

[4] فتحى عبد الكريم الحلاج " مشاكل الحوافز الضريبية للمشروعات الاستثمارية فى مصر وكيفية علاجها " التشريع المالى والضريبى عدد 284 أبريل 1993 ص 124 .

[5] UNCTAD, INCENTIVES.NY and Geneva 2004, p.1.

[6] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية العدد 177- إبريل 2002- ص2-3.

[7] Noore Alam 2006 Public management reform in Malaysia Recent initiatives and experiences www.emeraldinsight.com/0951-3558.htm

[8] Noore Alam 2006 Public management reform in Malaysia Recent initiatives and experiences www.emeraldinsight.com/0951-3558.htm

[9] http://www.worldbank.org

[10] http://www.worldbank.org

[11] http://www.worldbank.org

[12] Noore Alam 2006 Public management reform in Malaysia Recent initiatives and experiences www.emeraldinsight.com/0951-3558.htm

[13] http://www.worldbank.org

[14] http://www.worldbank.org

[15] http://www.worldbank.org

[16] نعمت مشهور 2003 قراءة في تجربة التنمية بماليزيا كلية التجارة للبنات بجامعة الأزهر القاهرة مايو